تاريخ المحاضرة: 2024-05-04

محاضـــــرة من تقـــــــديم

الأستاذ/ عبد الرؤوف الجروشي

حزب السلام و الازدهار

مواطنة .. تنمية .. ازدهار

الصالـــون رقم 122

ضمن نشاطات

الفضاء الفكري بحزب

السلام والازدهار

عرض تقديمي بعنـــــوان:

تقييم مسار العدالة الإنتقالية في ليبيا ما بعد القذافي

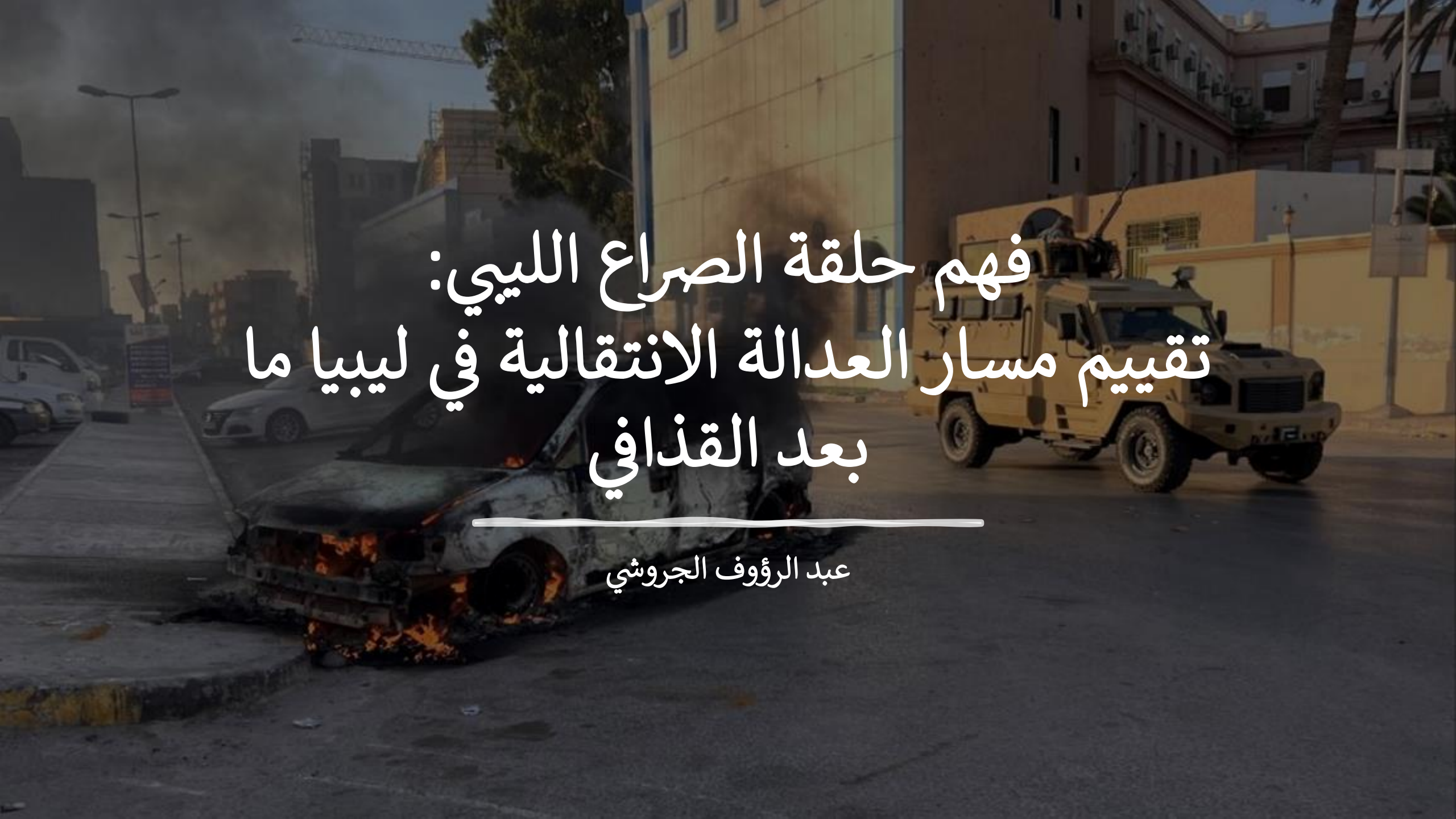

فهم حلقة الصراع الليبي: تقييم مسار العدالة الانتقالية في ليبيا ما بعد القذافي

عبد الرؤوف الجروشي

المحاور

- مقدمة
- العدالة الانتقالية كنهج لبناء السلام
- تأثير السياق على مسار العدالة الانتقالية في ليبيا
- تقييم مسارات العدالة الانتقالية في ليبيا
- الخاتمة

مقدمة

- إن إنهاء العنف باتفاقية سلام أو غلبة عسكرية لا يعني تحقيق السلام، فإن حالة "ما بعد الصراع" توفر فرص جديدة يمكن اغتنامها أو التخلص منها.
- في سيناريو الانتصار العسكري تكون مسؤولية بناء السلام وتحقيق العدالة متأثرة بمنهجية الطرف المنتصر لاستحواذه على إدارة الدولة، وسيكون التحدي الأبرز له معالجة جروح الماضي.
- تجادل هذه الدراسة بأن مسار العدالة الانتقالية في ليبيا ما بعد القذافي لم تعالج حالة الاسقتطاب بين الثوار والنظام السابق، وبذلك هذا التعثر لعب دور هام في عودة الحرب الأهلية مجددًا عام 2014.

العدالة الانتقالية كنهج لبناء السلام

- ولدعم عملية بناء السلام في فترة ما بعد الحرب، تلجأ المجتمعات إلى وسائل متعددة، تهدف إلى إصلاح العلاقات على جميع مستويات المجتمع، وتبرز هنا توجه واضح نحو كون المصالحة الوطنية الهدف النهائي للعدالة الانتقالية.
- ينظر عادة إلى العدالة الانتقالية على أنها "عدالة تحويلية" تتضمن أبعادًا قانونية وسياسية واقتصادية ونفسية اجتماعية.
- وإذا تم اعتبار بناء السلام على أنه عملية تحويلية، تنقل المجتمع من الصراع إلى علاقات أكثر استدامة وسلمية، فيمكن اعتبار العدالة الانتقالية كمساهمة في بناء السلام.

بناء الدولة (من أعلى لأسفل)

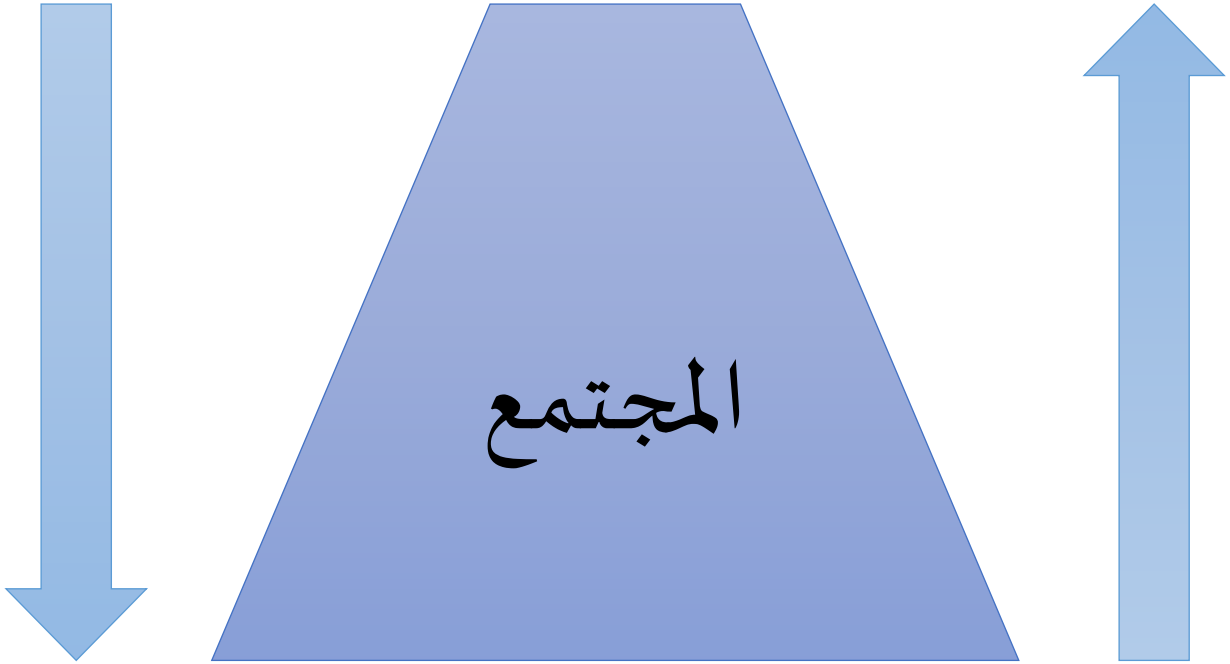

المصالحة الوطنية (من أسفل لأعلى)

Post-conflict Peacebuilding

مركز دراسات السلام
Peace Studies Center

مستويات الأطراف

المستوى الأول: القيادة العليا

العسكريين/ السياسيين

المستوى الثاني: القيادة المتوسطة

قادة دينيين/ قادة القبائل/ منظمات المدنية

المستوى الثالث: القيادة الشعبية

قادة محليين/ قادة مخيمات لاجئين/ قادة منظمات محلية

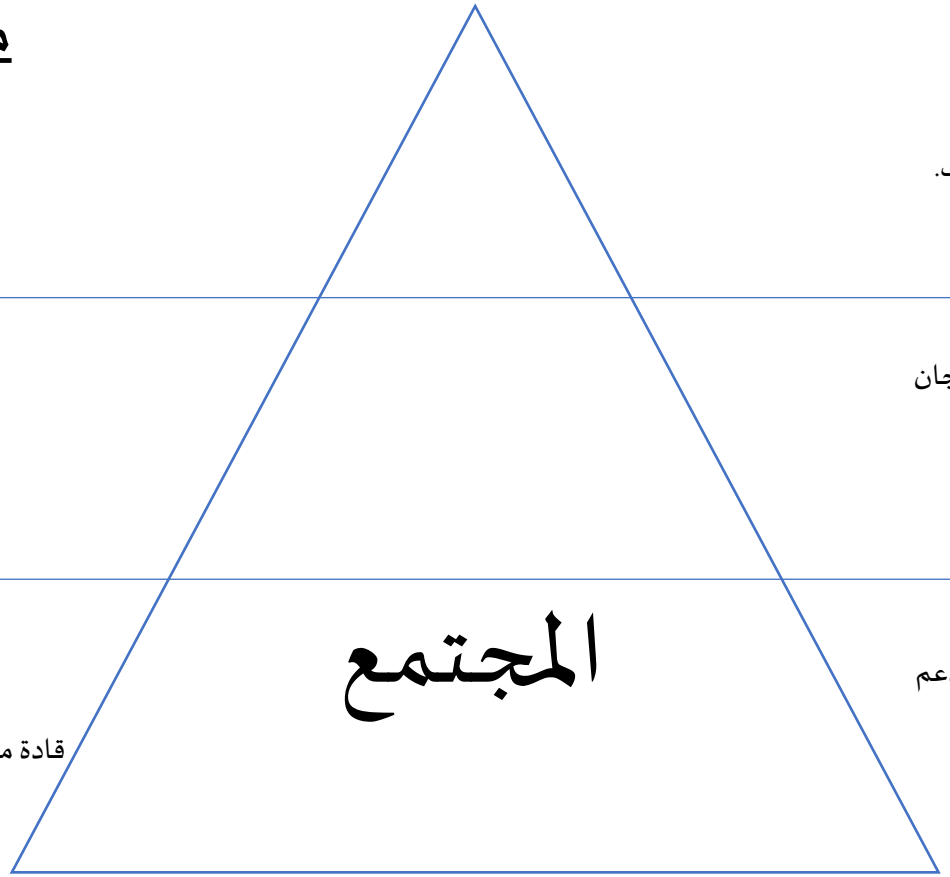

نهج لبناء السلام

التركيز على المفاوضات المستوى الأول لوقف العنف.

ورش حل المشكلات، تدريبات في حل الصراعات، لجان السلام.

لجان سلام محلية، تدريبات القواعد الشعبية، الدعم النفسي.

Approaches to Peace-building

مركز دراسات السلام
Peace Studies Center

العـــدالة الانتقالـــية

- تفهم العدالة الانتقالية على أنها مجموعة من التدابير القضائية وغير القضائية التي قامت بها الدول لمعالجة ما ورثته من انتهاكات لحقوق الإنسان، وتتضمن هذه التدابير الملاحقات القضائية، لجان تقصي الحقيقة، برامج جبر الضرر، وإصلاح مؤسسات الدولة.

- إجراء استباقي حمائي تحسبًا لأي انزلاقات على الصعيد الأمني والاجتماعي، وذلك كي لا ينحرف الضحايا الحقيقيون والمحتملون لسلوكيات انتقامية تجاه الذين انتهكوا حقوقهم، مما يعرض المجتمع للدخول في دائرة الانتقام.

Transitional justices

مركز دراسات السلام
Peace Studies Center

العـــدالة الانتقالـــية

- تهدف إلى إصلاح العلاقات على جميع مستويات المجتمع.
- المصالحة الوطنية الهدف النهائي للعدالة الانتقالية.
- "عدالة تحويلية" تتضمن أبعادًا قانونية وسياسية واقتصادية ونفسية اجتماعية.
- هناك أربعة أبعاد ضرورية للمصالحة وهي؛ الحقيقة المشتركة، والعدالة، والاحترام، والأمن.

Transitional justices

مركز دراسات السلام
Peace Studies Center

نُهج العـــدالة الانتقالـــية

- النهج الأول: يرى بضرورة العدالة الجزائية عبر فرض العقوبات، بحجة أن غيابها يشجع على الإفلات من العقاب.
- النهج الثاني: فيرى بضرورة العدالة التصالحية عبر جبر الضرر والتعايش السلمي، وتستند على توجه أن السلام أنسب طريقة للعدالة.

عوامل مؤثــرة العـــدالة الانتقالـــية

- العامل الأول نمط الانتقال السياسي: (التحول السياسي، الانتفاضة الشعبية، الاتفاق السلمي)، ويعتبر سيناريو الثورة غالبًا يميل للنهج الجزائي، وبعكس احتمالية أكبر لمعاقبة أنصار النظام بعد تجردهم من السلطة.

- العامل الثاني موازين القوى السياسية: وفي وضعية الثورة نجد بأن القوى السياسية تتمركز لدى الطرف المنتصر وهم الثوار، وبذلك سيحاولون محاسبة الموالين للنظام على انتهاكاتهم.

آليـات العـــدالة الانتقالـــية

- **أولاً لجان الحقيقة:** وهي لجان ليست كلجان التحقيق القضائية الرسمية، بل مهمتها البحث عن الحقيقة بقصد تأصيل الأحداث، الأمر الذي يقتضي منها الجمع ما بين الحقيقة والمعرفة، حيث إن الوصول لجوهر العدالة يتطلب صحة الاثنين.
- **ثانيًا برامج التعويض وجبر الأضرار:** والتي تقوم بها الدولة عبر مؤسساتها بالتعاون مع المؤسسات المدنية والحقوقية.
- **ثالثًا إصلاح مؤسسات الدولة:** وبشكل خاص المؤسسات الأمنية والقضائية التي ساهمت في الانتهاكات، والغرض هو تحويلها لمؤسسات نزيهة عبر تفكيك منظومات الفساد فيها، ومعالجتها بشكل يضمن عدم تكرار تلك الانتهاكات.
- **رابعًا المشاورات الوطنية:** حيث تتم ذلك عبر ضمان المشاركة الاجتماعية في عملية العدالة، لتحظى بتمثيل المجتمع المدني، والشباب، والمرأة، والأقليات."

Transitional justices

مركز دراسات السلام
Peace Studies Center

تأثير السياق الليبي على مسار العدالة الانتقالية

- ترسيخ ثقافة المنتصر التي حولت العدالة الانتقالية إلى عدالة انتقامية.
- الانقسام السياسي بين التيار الإسلامي والعلماني ساهم في ضعف صنع القرار.
- ضعف مؤسسات الدولة وخاصة القضائية.

تقييم المسار التشريعي

- أول قانون للعدالة الانتقالية كان قانون رقم (17) لسنة 2012
- لحقه قانون رقم (38) لسنة 2012 بشأن بعض الإجراءات الخاصة بالمرحلة الانتقالية. كان توجه المجلس الانتقالي يميل لطرف الثوار، حيث منحهم الحصانة القانونية التي تمثلت بالمادة (4):

"لا عقاب على ما استلزمته ثورة السابع عشر من فبراير من تصرفات عسكرية أو أمنية أو مدنية قام بها الثوار بهدف إنجاح الثورة أو حمايتها."

تقييم المسار التشريعي

- قانون رقم (29) لسنة 2013 الذي وسع من مفهوم العدالة الانتقالية، وتحديداً بالمادة (1) ليشمل جميع الانتهاكات.
- تناقضت العدالة الانتقالية مع قانون رقم (13) لسنة 2013 بشأن العزل السياسي والإداري

تقييم مسار لجان تقصي الحقائق

- بنيتها الهيكلية اقتصرت على القضاة سواء المتقاعدين أو الحاليين، الأمر الذي انعكس على توجهها وأخذها للطابع القضائي.
- في ليبيا غابت عن الهيئة كلا العاملين؛ انعدمت المشاركة المجتمعية سواء من الضحايا والمؤسسات المدنية وتنوع الفئات كالشباب والمرأة، بالإضافة لفقدان الهيئة تعددية المجالات التي بدورها تساهم دعم العملية.
- واجهت الهيئة تعثرات بالجانب التنفيذي لها، حيث لم يتم تفعيلها أو حتى تخصيص مقر عمل لها حتى صدر تعديل المؤتمر الوطني العام.

تقييم مسار الإصلاح المؤسسي للدولة

- تعتبر أهم مؤسستين تأثيرًا على سير العدالة الانتقالية هما المؤسسة القضائية والأمنية.
- المؤسسة القضائية الهشة، فوفقًا لتقرير مجموعة الأزمة الدولية فإن الجهاز القضائي الليبي يحظى بانعدام الثقة، وذلك يرجع لعاملين مهمين؛ الأولى متمثلة في قدرة هذا الجهاز على التعامل مع الانتهاكات، والثانية متمثلة في غياب جهاز الشرطة لتنفيذ الأوامر القضائية، فهذين العاملين يجعلان القضاء الليبي غير جاهز للقيام بمحاكم عادلة.

ختامًا

- وعند النظر لتطبيقات العدالة الانتقالية فهي لم تعبر عن وجود الإرادة لعلاج تلك الانتهاكات، بل كانت بمثابة إجراء روتيني أكثر من كونها عملية بناء سلام . وباختصار يمكن اختزال فشل التجربة في عاملين؛ الأول لم تجد العدالة الظروف المساعدة لها، حيث لم يكن الثوار على استعداد لبناء السلام بعد نشوة انتصارهم على القذافي، والثاني ضعف مؤسسات الدولة الموروثة من النظام السابق، وعزز هذا الضعف الانقسام السياسي بين التيار العلماني والإسلامي .

"وبذلك توجهت العدالة الانتقالية إلى كونها عدالة انتقامية، أدخلت المجتمع في دوامة الانتقام بدل من علاج الفجوة التي أنتجها النظام السابق"